اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق

الاستاذ المساعد الدكتور عدنان مناتي
الاستاذ المساعد الدكتورة ليلى ناجي مجيد
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

الملخص

التنمية المستدامة مفهوم معاصر ظهر منذ ثمانينات القرن الماضي بأبعاد واهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

ومن تجارب الدول المتقدمة والنامية ان للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تحقيق هذه التنمية مثلما له مساوئ اقتصادية وغير اقتصادية.

ويأتي العراق في طليعة الدول التي تحتاج لهذا الاستثمار في مواجهة مشكلاته الاقتصادية وغير الاقتصادية وفي تعزيز تمنيته الاقتصادية وتحديثه العلمي والتقني والإداري إذا ما توافرت البيئة الجاذبة له بخاصة السياسات الاقتصادية والبيئة الأمنية والسياسية.

Abstract:

The modernistic concept of sustainable development had appeared since the eighties of the last century with economical ,social and environmental dimensions and aims.

From the experience of the progressive and developing countries shown that the direct foreign investment great importance in achieving these developments and similarly have worse economical and non-economical effects.

Iraq comes in the front of these countries which in great need to this investment in order to the economical and non-economical problems ,also in reinforcing the economical development and improving it scientific , technical and administrative, where as the attractive environment been available specially economical environment , security and political polices.

المقدمة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الدول المتقدمة منها والنامية خلال العقود الثلاثة الماضية بوصف هذه التنمية اداة ضرورية لتحقيق النهوض الشامل في الحياة الانسانية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وفي العراق برز هذا المفهوم خلال السنوات الاخيرة بعد ان شهدت العقود الثلاثة الماضية ظروفاً غير عادية كالحروب والحصار والتي جعلت من هذه التنمية هي الحل الانسب للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجة البلاد .

ولان تناول هذه التنمية بكافة ابعادها يواجه صعوبة حينما تبحث في اوراق محدودة ، لهذا سيكون التركيز في هذا البحث على البعد الاقتصادي .

ومن تجارب الدول في التاريخ المعاصر ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة بخاصة في بعدها الاقتصادي ويأتي العراق في طليعة الدول النامية الذي تحتاج لهذا الاستثمار في تعزيز تنميته الاقتصادية ليس لحاجته لرأس المال فحسب وانما بوصف هذا الاستثمار ابرز اوجه العلاقات الاقتصادية الدولية .

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من الدور الذي يلعبة الاستثمار الاجنبي المباشر كأداة للتنمية المستدامة التي تمثل حاجة اساسية للدول النامية ومنها العراق .

مشكلة البحث

افتقار غالبية الدول النامية الى رأس المال الناتج عن ضعف مدخراتها الوطنية وافتقارها للخبرات التكنولوجية واساليب الادارة الحديثة التي تؤدي الى تعثر تنميتها المستدامة .

ووجود واقع عراقي بخاصة الميدان الاقتصادي الذي يشهد ترديا ً وتواجهه مشكلات وتحديات اقتصادية وغير اقتصادية بالرغم من كونه يعد من الدول النامية الغنية بموارده الملائمة لحجم سكانه مما يتطلب جهوداً اقتصادية وغير اقتصادية للنهوض بهذا الواقع .

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية بخاصة العراق وبما يحقق فيه النهوض الاقتصادي المنشود .

فرضية البحث

نرى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يخدم التنمية المستدامة بخاصة بعدها الاقتصادي وان العراق بحاجة لهذا الاستثمار الذي له دور فعال في هذه التنمية اذا ماتوافرت له البيئة الاستثمارية المناسبة .

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي الاستنباطي الذي يتماشى مع طبيعة هذا البحث في دراسة وتحليل اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للتنمية المستدامة في الدول المضيفة له ومنها العراق ، وسيتضمن البحث ثلاثة مباحث هي: الاول : مفهوم التنمية المستدامة واهدافها .

الثاني : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهدافه والمحددات والمنافع والمساوئ .

الثالث : الاستثمار الاجنبي المباشر وتنمية الاقتصاد العراقي .

المبحث الاول– مفهوم التنمية المستدامة واهدافها

مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة اصطلاح معاصر ظهر منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي وميزته عن التنمية الاقتصادية هو شموله ايضاً البعدين الاجتماعي والبيئي .

ويمثل مفهوم التنمية الاقتصادية الاساس لفكرة التنمية المستدامة ، حيث اعتمد هذا المفهوم من قبل الدول المتقدمة منذ اكثر من قرنين من الزمن على وفق النظريات الاقتصادية السائدة حينذاك كالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الكينزية ونماذج النمو والتنمية سواء في المجتمعات المتقدمة او النامية ، فكان تركيز مفهوم التنمية على الميدان الاقتصادي حصراً بوصفها عملية تقود الى زيادة الدخل القومي الحقيقي[1].

وعلى مستوى الدول النامية قد شهد مفهوم التنمية تطوراً واضحاً ، فمنذ منتصف القرن الماضي وحتى منتصف عقد الستينات كان يتركز مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي بخاصة من خلال استراتيجية التصنيع كأداة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة ، ثم منذ نهاية عقد الستينات حتى منتصف العقد السابع اخذ يشمل مفهوم التنمية البعد الاقتصادي والتعليم والصحة ثم حتى منتصف عقد الثمانينات برز مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة ، وفي الفترة نفسها ظهر مفهوم التنمية المستقلة الذي ركز على مسألة تحرير الاقتصاد النامي من السيطرة الاجنبية والتبعية الاقتصادية ، ومن ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة والتي تشمل حسب رؤية الاقتصاديين ليس فقط الحياة الاقتصادية وانما الحياة الاجتماعية والبيئية والتي تلبي حاجات الجيل الحالي والاجيال اللاحقة .

وقد شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوراً واضحاً على الصعيد العالمي وذلك من خلال العديد من المؤتمرات والقمم العالمية التي تناولت موضوعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وكان مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية المستدامة والمنعقد في (ريو دي جانيرو) في حزيران 2012 محطة مهمة في مجال هذه التنمية وتركيزه على مسائل الاقتصاد والعدالة ودور المجتمع المدني في عملية التنمية والحفاظ على البيئة والمحيطات ومحاربة الفقر .

واصبح مفهوم التنمية المستدامة مدرسة فكرية مميزة انتشرت في مختلف دول العالم ، واصبحت لها مؤسسات وهيئات حكومية وخاصة تتبنى هذا المفهوم الجديد للتنمية والذي هو بحاجة الى الاغناء النظري والتطبيقي بخاصة ان هذه التنمية هي عملية تحريك متجدد لاتنحصر في الاجل القصير فحسب وانما في الاجل الطويل ، وانها لم تعني بزيادة متطلبات الحياة الاقتصادية الملائمة للانسان كمعدلات النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية وانما تعني بالتغيرات الاجتماعية الافضل كالتعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق للافراد واحترام حقوقهم في صنع القرارات وتنفيذها ، فضلاً عن وجود بيئة خالية من التلوث وكل ذلك يضمن الحق الانساني للجيل الحالي والاجيال اللاحقة بمعنى ان هذه التنمية تأخذ بنظر الاعتبار حاجات الانسان والمجتمع الحالية دون الاضرار بحقوق الاجيال اللاحقة [2] .

وفي ضوء ماتقدم فأن التنمية المستدامة ليست اطاراً فكرياً فحسب وانما هي عملية حركية متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة وشاملة لمناحي الحياة والحاجات الانسانية والمجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)

وهي طويلة الامد تستخدم الموارد دون الاضرار بالبيئة وهي تعتمد المشاركة الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها وتقود الى الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل وذلك بأستخدام الموارد المتاحة بفاعلية وكفاءة.

الاهداف:

يمكن صياغة اهداف التنمية المستدامة في ضوء حركة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبلد المتقدم او النامي ، ولان العراق جزء من العالم النامي لهذا سنوضح اهداف هذه التنمية في البلاد النامية والتي هي احوج لهذه التنمية من البلاد المتقدمة وهذا يعني ان اهداف التنمية المستدامة في الدول النامية هي اوسع نطاقاً وأشمل ابعاداً من نظريتها الدول المتقدمة.

ويمكن ان نذكر الاهداف الاساسية للتنمية المستدامة بالاتي :

1. **اهداف التنمية الاقتصادية :** وتتركز بالاتي :

أ- زيادة معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ثم زيادة الدخل القومي الذي يعني زيادة متوسط دخل الفرد وتطور مستوى المعيشة الذي يقود لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فضلاً عن تطور القدرة الاقتصادية للدولة .

ب- تعديل الهيكل الاقتصادي مما يجعله اقتصاداً (صناعياً ، زراعياً) متطوراً يخدم التجارة الخارجية ويقود الى تطوير البنية التحتية للاقتصاد كالطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي والطرق والمواصلات والخزن والاتصالات .

ت- رفع انتاجية العاملين التي تقود الى رفع انتاجية القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والتي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي للبلاد .

ث- تحسين المستوى الاستهلاكي للافراد من خلال توفير السلع والخدمات المنتجة محلياً .

2. **اهداف التنمية الاجتماعية :** وابرزها الاتي :

أ- معالجة البطالة والفقر بوصفها المشكلة الاخطر التي تقود الى مشاكل امنية وسياسية واجتماعية ، والمعالجة تتم من خلال توفير فرد العمل للعاطلين والتي بدورة يؤدي الى زيادة الانتاج وتنمية الاقتصاد .

ب- تطوير الرعاية الصحية والوقائية وتطوير التعليم بمختلف مراحله والذي من شأنه ان يزيد من تمكين الافراد العاملين في القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

ت- تأمين السكن الملائم للسكان وبالاسعار المناسبة وهذا بدوره ينعكس ايجابياً على زيادة انتاجيتهم .

3. **اهداف التنمية البيئية :** والتي تتركز في الاتي :

أ- تحقيق نظافة البيئة من التلوث الذي ينعكس ايجابياً على الماء والهواء والتربة.

ب- توسيع مساحات الاقتصاد الاخضر وبما يقلل من ظاهرة التصحر.

ت- الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية [3] .

وتجدر الاشارة الى ان كل تلك الاهداف (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) مرتبطة عضوياً وذات تأثير متبادل بخاصة ان تنفيذ تلك الاهداف يتم بما يشبع حاجات الجيل الحالي والاجيال اللاحقة من استخدام الموارد والثروات الاقتصادية المتاحة على وفق مبادئ العدالة والتوازن .

ان تحقيق تلك الاهداف يتم عادةً بأعتماد مجموعة من الوسائل والاجراءات والتشريعات ابرزها الاتي :

أ- ازالة عوائق التنمية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والامنية وابدالها بما هو داعم من قيم وسياسات جديدة للتنمية [4] .

ب- الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة .

ت- توظيف التكنولوجية الملائمة لتطوير الانسان والمجتمع والبيئة .

ث- المشاركة الشعبية الفاعلة في اتخاذ القرارات وتنفيذها .

المبحث الثاني – مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهدافه والمحددات والمنافع والمساوئ

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهدافه

يعد الاستثمار في البلاد نشاط اقتصادي يستند الى المدخرات الوطنية سواء كانت لدى الافراد او المؤسسات او المنشأت العامة والخاصة ، ويؤدي الى زيادة المقدرة الانتاجية [5] .

وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي فيصنف الى نوعين الاول الاستثمار الاجنبي المباشر والثاني الاستثمار الاجنبي غير مباشر ويقصد بالاول انتقال رؤوس الاموال واسلوب الادارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي او معنوي الى البلد المضيف للاستثمار والذي يعمل وفق حالات عديدة منها مايأتي :

أ- حالة الملكية المطلقة للمشروع الاقتصادي الذي يفرض سيطرته الفعلية الكاملة على الادارة والتنظيم وذلك من خلال تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف او فرع لشركة او مصنع تابع للشركة الام (متعددة الجنسية) .

ب- حالة مشاركة الاستثمار الاجنبي المباشر مع استثمار وطني خاص او عام وهنا تكون ادارة المشروع الاستثماري مشتركة اما بشكل متساوي او غير متساوي .

ت- استخدام الارباح غير الموزعة للمستثمر الاجنبي من خلال اعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه .

اما النوع الثاني من الاستثمار الاجنبي فهو الاستثمار في الاوراق المالية وعادة يكون هذا النوع قصير الاجل بالقياس الى النوع الاول الذي يكون طويل الاجل .

وفيما يتعلق بأهداف الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ذكر الاتي :

أ- الهدف الاقتصادي ، الذي يتركز في تحقيق الارباح في الدولة المضيفة للأستثمار والتي عادةً تفوق الارباح المتحصل عليها من استثمار الاموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الام لهذا الاستثمار، وذلك لأسباب عديدة منها المزايا التي يحصل عليها كرخص عنصر قوة العمل وضألة تكاليف النقل او وفرة المواد الخام والمواد الاولية والتسهيلات المالية والضريبية ووجود اسواق جديدة لتصريف منتجات هذا الاستثمار.

ب- الهدف السياسي الذي يقود الى تمتين العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الام لهذا الاستثمار والذي ربما يؤدي الى التدخل والتأثير في قراراته السياسية .

ت- الهدف البيئي المتمثل في ابعاد المخلفات التصنيعية ذات التأثير على البيئة من البلد الام للاستثمار الى البلد المضيف له .

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

ان تحقيق اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر بخاصةً أعلى الارباح الممكنة ، تتطلب من هذا الاستثمار ان يأخذ بنظر الاعتبار المحددات او القيود او العقبات التي تؤثر في تحقيق تلك الاهداف ، ويمكن توضيح ابرز تلك المحددات بالاتي :

أ- كلفة عناصر الانتاج بخاصة اجور قوة العمل ، فحينما تكون هذه الكلفة عالية تكون عامل غير مشجع لقيام هذا الاستثمار وبالعكس حينما تكون هذه الكلفة واطئة تؤدي الى تشجيع هذا الاستثمار .

ب- انتاجية عنصر قوة العمل فأذا كانت هذه الانتاجية عالية تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبالعكس حينما تكون منخفضة .

ت- معدلات النمو الاقتصادي ، فحينما تكون هذه المعدلات عالية تؤدي الى تحفيز هذا الاستثمار وحينما تكون هذه المعدلات منخفضة تكون غير محفزة على هذه الاستثمار. فضلا عن ذلك فأن توفير بنية تحتية لازمة للاستثمار كالطرق والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء تشكل عامل تحفيز لهذا الاستثمار ،وضعف هذه البنية يشكل عامل تقييد له .

ث- ارتفاع معدلات التضخم يمثل معيقاً للاستثمار الاجنبي المباشر ، وبالعكس حينما يكون هذا التضخم مرغوباً يكون مشجع لهذا الاستثمار .

ج- حجم السوق ، فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الافراد في البلد المضيف للاستثمار يكون عامل غير مشجع للاستثمار الاجنبي المباشر ، وبالعكس حينما يكون هذا الحجم كبير فهو يشجع على هذا الاستثمار .

ح- سياسات تقييد التجارة والمركزية في ادارة الاقتصاد ، تكون عوامل غير مشجعة لهذا الاستثمار وبالعكس في حالة سيادة سياسات تحرير التجارة والاصلاح والانفتاح نحو الخارج تكون عوامل محفزة له .

خ- ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد يجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر تقييد له.

د- زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي ، لدول اخرى او منظمات دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين تشكل هذه المشكلة تحديداً لهذا الاستثمار ، لان هذا البلد يكون امام مسألة تسديد جزء من الديون (اقساط وفوائد) في اوقات محدده مما يجعل هذا البلد عاجزاً في تسديد ذلك ، فيلجأ الى اعادة جدولة ديونه وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان مدفوعاته وبالتالي تقييد حركة رأس المال الاجنبي اليه [6] .

ذ- وجود بنية ادارية مناسبة بعيدة عن الروتين بخاصة بأجراءات التأسيس والترخيص والحصول على الخدمات تكون عامل مشجع لهذا الاستثمار وبالعكس حيثما تكون هذه البنية غير مناسبة [7] .

ر- ضعف التسهيلات المصرفية وتدني سعر الفائدة في البنوك التجارية لايساعد على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وبالعكس في حالة ارتفاع هذا السعر يكون عنصر ايجابي لاستقبال هذا الاستثمار .

ز- ضعف الاستقرار السياسي والامني يشكل عامل تحديد لهذا الاستثمار وبالعكس حينما يكون هذا الاستقرار متيناً .

س- انتشار الفساد الحكومي في البلاد يشكل عامل غير محفز للاستثمار الاجنبي المباشر .

ش- مستوى استقرار التشريعات ومدى ملائمتها لهذا الاستثمار[8]، فالاستقرار عامل مشبع له وعدم الاستقرار عامل مثبط له .

ص- انتشار القيم الاجتماعية البالية تشكل عنصر اعاقة لجذب هذا الاستثمار .

منافع الاستثمار الاجنبي المباشر ومساوئه:

يوصف الاستثمار الاجنبي المباشر احد أليات العلاقات الاقتصادية الدولية بخاصة اليات العولمة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسية ، لهذا فهو يحقق منافع للدول النامية مثلما له مساوئ .

ويمكن توضيح ابرز منافعه بالاتي :

أ- يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار وتحسين نوعية المنتجات بخاصة في حالة المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسية مع شركات البلد النامي او من خلال اقامة مشروعات جديدة للشركات الاجنبية في البلد المضيف ، والذي يتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا وفورات الحجم الكبير ، وهذا يؤدي الى فتح الاسواق العالمية امام تلك المنتجات والذي بدوره يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة ، فضلاً عن ذلك يؤدي الى تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الانتاجية العالية ويعدل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ولذلك فأن هذا الاستثمار يحفز الاستثمار المحلي من خلال اثار الروابط الصناعية اي شراء المنتجات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة [9] .

ب- يؤدي هذا الاستثمار الى تنمية البنية التحتية للاقتصاد ذات الصله بجغرافية هذا الاستثمار كالطرق والجسور والمباني ووسائل النقل والاتصالات وخدمات التعليم والصحة والتي تشكل دعائم النمو الاقتصادي .

ت- يوفر هذا الاستثمار العملات الاجنبية الصعبة من خلال منتجات مشروعات هذا الاستثمار والمعدة للتصدير والتي تتميز بقدرتها التنافسية في الاسواق العالمية وينعكس ذلك ايجابياً على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار وبالتالي على ميزان مدفوعاته .

ث- توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة [10] ، وتنمية رأس المال البشري .

ج- يؤدي الى الحصول على التقدم العلمي والتكنولوجي في البلد المضيف ، بوصف هذا التقدم عاملا مهماً في العملية الانتاجية ، ويتم الحصول على هذا التقدم من خلال تقديم حزمة من نظم واساليب الانتاج والتسويق والمعرفة الفنية بخاصة اذا ما اتجهت التكنولوجيا الى القطاعات الاقتصادية التحويلية .

وتجدر الاشارة الى ان نقل التكنولوجيا ليس بالمسألة السهلة وانما ترتبط بمسألة ابقائها تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية ودولها وليس على اساس مصالح البلد النامي.

ح- يؤدي هذا الاستثمار الى الحصول على المهارات والخبرات الادارية والقدرات التنظيمية في البلد النامي .
خ- نقل خبرات المصارف المتطورة في الدول ذات الصلة بهذا الاستثمار الى مصارف الدول المضيفة له .

وفيما يتعلق بمساوئ الاستثمار الاجنبي المباشر على البلد النامي المضيف فيمكن توضيح ابرزها من خلال مساوئ اقتصادية وغير اقتصادية وكالاتي :

أ- المساوئ الاقتصادية:

اولاً : فيما يتعلق بالارباح التي تحصل عليها شركات هذا الاستثمار فأن هذا الدافع للاستثمار قد يجعله يتجه نحو المشاريع الاقتصادية غير الاساسية للبلد النامي المضيف كمشاريع الاستهلاك الغذائي ، وقد يؤدي الى ازاحة نشاط اقتصادي اساسي .

ثانياً : ان خروج تلك الارباح من البلد النامي المضيف للاستثمار وربما انسحاب رؤوس الاموال قد يؤدي الى حدوث ازمات مالية واقتصادية فيها . وخير مثال على ذلك ماحصل في دول النمور الاسيوية في اواخر القرن العشرين بعد الانسحاب السريع لرؤوس الاموال الاجنبية منها ومن جراء ذلك فأن الخاسر هو البلد النامي المضيف .

ثالثاً: استخدام الشركات الاستثمارية الاجنبية انتاج كثيف رأس المال بخاصة في البلد النامي المضيف ذو الكثافة السكانية العالية لايؤدي الى معلاجة البطالة وتوفير فرص العمل، وربما يؤدي الى زيادة حجم البطالة .

رابعاً : يؤدي هذا الاستثمار الى خلق اعباء على الاقتصاد النامي المضيف كمسألة تحويل الارباح وتحويل جزء من مرتبات العاملين الاجانب الى دولهم مما يشكل عبئاً على موارد النقد الاجنبي وعلى ميزان المدفوعات.

خامساً : اذا كان مناخ هذا الاستثمار في البلد المضيف كبير قياساً الى حجم ثروة هذا البلد، قد يؤدي الى سيطرة الاجانب على جزء من الثروة الوطنية لهذا البلد ويمكن ان يؤدي الى ممارسة النفوذ الاقتصادي بالتعاون مع فئات اجتماعية وسياسية مستفيدة من هذا الاستثمار.

ب- المساوئ غير الاقتصادية:

اولاً : المساوئ التكنولوجيا المتمثلة بقيام شركات هذا الاستثمار بنقل نوع معين من التكنولوجيا الذي لايتلائم مع خصائص البلد النامي المضيف بمعنى ان التكنولوجيا المستخدمة تكون على وفق استراتيجية تلك الشركات وليس على وفق حاجة البلد المضيف.

ثانياً : المساوئ السياسية المتمثلة في انتقاص السيادة وربما التأثير في القرار السياسي ، وذلك يحصل حينما يكون الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم كبير قياساً لحجم الثروة في البلد المضيف ، وخير مثال على ذلك شركات الاستثمار الاجنبي النفطي .

ثالثاً: المساوئ الاجتماعية التي تحصل من جراء هذا الاستثمار الذي قد يؤدي الى خلق فئات اجتماعية مرتبطة مصلحياً بالشركات الاجنبية الكبرى او قد يخلق نمط اجتماعي استهلاكي يتقاطع مع البيئة الاجتماعية للبلد النامي المضيف .

المبحث الثالث – الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الاقتصاد العراقي

على أساس ما تضمنه المبحث الثاني بخاصه منافع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية والتي يعد العراق واحد منها ، وفي ضوء الواقع الاقتصادي العراقي بخاصه حاجته لرأس المال في عملية التنمية ، يمكن القول أن هذا الاستثمار يشكل أداة مهمة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق تنميته الاقتصادية وبالتالي ينعكس هذا إيجابيا على التنمية المستدامة التي ينشد تحقيقها.

وسيحوي هذا المبحث أهمية هذا الاستثمار بعد دراسة مشكلات الواقع الاقتصادي العراقي وتحدياته الراهنة.

مشكلات الواقع الاقتصادي وتحدياته الراهنة:

من الصعوبة بمكان الشروع بعملية التنمية الاقتصادية في البلاد دون معرفة مشكلات الواقع التنموي والتحديات التي تواجهه ، وعادة ان لكل اقتصاد مشكلات وتحديات داخلية مثلما هنالك تحديات خارجية ، وبالرغم من الترابط بين المشكلات والتحديات لكنه من الممكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية ، ومن ثم صياغة استراتيجية التنمية التي يعبر عنها بالسياسات الاقتصادية.

وقبل تناول المشكلات والمعوقات الراهنة ونقصد به ما بعد الاحتلال منذ عام 2003 ، لابد من الرجوع إلى مرحلة ما قبل عام 2003 بشيء من الملامح الأساسية والتي لها الأثر الكبير في المشكلات والتحديات الراهنة.

1. مرحلة ما قبل 2003 :

إن عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد لابد أن تستند الى مجموعة من المتطلبات أهمها قاعدة الموارد والسياسات الاقتصادية والأطار السياسي الداخلي الملائم فضلاعن بيئة خارجية (اقليمية ودولية) متعاونة [11].

ويتضح ان المتطلبات الثلاثة الأخيرة ومنذ منتصف القرن الماضي لم تكن متوافرة بالمستوى الذي يجعل من الموارد الاقتصادية قاعدة لتنمية اقتصادية جدية . مع ذلك تحقق للاقتصاد العراقي تطور نسبي في فترات معينه مثلما تحقق إخفاق نسبي في فترات أخرى ، وكان التعثر والمشكلات مصاحبة لحركة هذا الاقتصاد.

وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي العالية والمقبوله التي تحققت خلال فترات زمنية معينة الا أنها لا تعكس تطور الاقتصاد العراقي بخاصه قطاعاته السلعية كالصناعة والزراعة ، وأنما يعكس نمو قطاع استخراج النفط الخام الذي هو مرتبط بمتغيرات اقتصادية وسياسية خارجية اكثر من العوامل الاقتصادية الداخلية ، على سبيل المثال لا الحصر ، خلال الفترة (1953 – 1969) بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قرابة(6,4%) بالأسعار الثابتة ، وبلغ هذا المعدل خلال خطة التنمية الانفجارية للفترة (1976 – 1980) قرابة (7,2%) بالاسعار الثابتة [12]. وكان يتوقع أن يكون العراق خلال تلك الفترة في مستوى الدول النامية عالية الدخل ، ولكن السياسات الاقتصادية والبيئة السياسية الخارجية أنتجت طريقاً مغايراً وهو اقتصاد المشاكل والأزمات.

ومن ثم جاءت مرحلة صعبة وخطيرة خلال الفترة (1980–2003) التي شهدت حروباً وحصاراً ادت بالاقتصاد العراقي أن تتوقف تنميته نسبياً لمواجهة الظروف غير العادية التي واجهت البلاد.

وكان التعثر والضعف سمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق بل اتسم بالضعف الشديد خلال تلك المرحلة.

وكان هذا الاستثمار مقتصراً على عقود الخدمة التي وقعتها الحكومة مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال تنقيب النفط واستخراجه بالإضافة لبعض مشروعات الطاقة.

فكان المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1983–1988) قرابة (38) مليون دينار ، وخلال الفترة (1995–2000) قرابة (147,3) مليون دينار[13]. ويعود عدم الاهتمام بجذب هذا الاستثمار الى السياسات الاقتصادية القائمة على إبقاء النفود الاقتصادي الأجنبي في حدود ضيقة.

وبشكل عام يمكن ملاحظة ملامح التعثر والمشكلات في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1980–2003) من خلال السمات الآتية :

أ- تدهور القدرة الاقتصادية وتدمير جزء كبير منها ، وتشوه الهيكل الاقتصادي وتراجع الزراعة والصناعة التحويلية.

ب- اعتماد سياسة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد) الذي أدى الى تعاظم الكتلة النقدية والذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ت- عجز مزمن في الموازنة العامة.

ث- تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة.

ج- تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي وصلت في عام 2003 إلى قرابة (125) مليار دولار.

ح- بروز مظاهر للفساد الإداري والمالي.

خ- تلوث البيئة (التربة ، المياه ، الهواء).

وبالرغم من تلك المشكلات والتحديات إلا أنه كانت هنالك سياسات وإجراءات لتعديل الاقتصاد وتنميته اتخذت في تسعينات القرن الماضي منها سياسة الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص وسياسة الانفتاح وتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية في عام 1992 فضلاً عن اعتماد نظام البطاقة التموينية.

2. مرحلة ما بعد الاحتلال 2003

في عام 2003 دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة شهدت تدمير معظم بنيته التي كانت قائمة قبل الاحتلال ، وبالوقت نفسه أصدرت سلطة الاحتلال الأمريكي قوانين وتدابير لتحويل الاقتصاد من صيغته المركزية إلى نظام اقتصاد السوق بالرغم من كونه لا يمتلك مقومات هذا النظام بخاصه (الوفرة في الإنتاج). ثم جاءت عقود تراخيص النفط والغاز مع عدد من الشركات الغربية ، و دعوة الاستثمارات الأجنبية للعمل في العراق وتشجيعها ، وقوانين الملكية ، وإلغاء الضرائب وفتح الحدود أمام انسيابية مختلف السلع والخدمات للبلد واغراق السوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة ، وحرية تداول العملات الاجنبية ، وغيرها من القوانين .. كل ذلك ادى الى تفاقم المشكلات والأزمات الاقتصادية بخاصة الآتي :

أ- تعميق تدهور القدرة الاقتصادية بعد تدمير معظمها.

ب- توقف شبه تام للتنمية الاقتصادية.

ت- هدر الموارد الاقتصادية وضياع الموارد المالية من العملات الاجنبية الصعبة ، التي كانت بوابتها اختفاء مليارات الدولارات في فترة وجود الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)[14] .

ث- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة.

ج- غياب الاستقرار الاقتصادي.

ح- تفاقم حجم البطالة واتساع مساحة الفقر.

فضلاً عن ذلك عدم وجود برنامج اقتصادي واضح من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق منذ عام 2003 ، وعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي ، والانفلات العشائري في البلاد.

وفي ضوء ما تقدم تعثرت العملية الاستثمارية ، بل توقفت في البلاد مما خلق حالة عدم اطمئنان للمستثمرين المحليين والأجانب. حتى جعل أعداد كبيرة من المستثمرين العراقيين ومنهم أصحاب صناعات بالخروج من العراق الى دول أخرى بخاصه الأردن والإمارات ومصر وغيرها . وهكذا ازدادت وتعمقت المشكلات والمعوقات وعوامل عدم الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر ، وبشكل خاص بعد أن شهد العراق انعطافه خطيرة منذ منتصف عام 2014 بعد احتلال (داعش) لمدن عراقية وأراضي ، والذي شكل تحدياً ليس فقط للتنمية الاقتصادية وأنما للحياة عموماً.

سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر:

وعلى أساس ما تقدم يصبح من الضرورة بمكان إصلاح البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكي يساهم فيها . وهذا يتطلب الآتي :

1. إصلاح السياسة الاقتصادية بخاصه في اعتماد برنامج اقتصادي واضح.
2. اصلاح الهيكل الاقتصادي بما يحقق التوازن بين قطاعات الاقتصاد ، وذلك بتفعيل دور القطاعات السلعية والخدمية ، وبما يقود الى بناء اقتصاد (صناعي زراعي) متطور.
3. اعادة التأهيل للبنية التحتية للاقتصاد كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي وقطاعات النقل والمواصلات والخزن والموانئ والإسكان.
4. التركيز على التنمية البشرية وبناء الإنسان بوصفه اداة التنمية وغايتها.
5. سياسة الربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الوطني. وهنا ممكن اعادة تأهيل قطاع التصنيع العسكري.
6. سياسة الاعتماد على نظام اقتصاد السوق (المنضبط) الذي يخدم التنمية الاقتصادية.
7. إصلاح السياسة المالية كالضرائب والرسوم.
8. إصلاح السياسة النقدية بدء بالجهاز المصرفي الذي يعاني من فساد كبير.
9. سياسة تفعيل دور الاستثمار المحلي بتوفير البيئة الاجتماعية والامنية .
10. سياسة مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة ، وذلك بتفعيل دور القضاء وأجهزة الرقابة وهيئة النزاهة ، واستيراد الأموال العامة التي نهبت.
11. إصلاح الهيكل القانوني والتشريعي من أجل الحفاظ على الاستثمارات المحلية في البلاد. وتشجيع الاستثمار الاجنبي .
12. اعتماد سياسات تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي في البلاد .
13. معالجة انتشار القيم الاجتماعية البالية.

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات :

1. إن للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في خدمة التنمية الاقتصادية وإنجاحها ، وكذلك في عملية التحديث العلمي والتكنولوجي والإداري.
2. ان سياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تشكل مقدمات أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد النامي ومنها العراق.
3. أن مشكلات الواقع الاقتصادي العراقي والتحديات الراهنة تجعل من الإصلاح الاقتصادي ضرورة وطريقاً للتنمية المستدامة بأبعادها كافة.

التوصيات :

1. ضرورة توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الاساسية وفق نظام اولويات يضمن تحقيق التنمية المستدامة.
2. أعطاء أفضلية لمشاركة رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي.
3. يجب أن لا يمس هذا الاستثمار سيادة الدولة وأن لا يؤثر على القرار السياسي في شروط التعاقد بين البلد المضيف وصاحب هذا الاستثمار.
4. يجب توفير المناخ الاستثماري المناسب بخاصه في ضمان الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.
5. ضرورة العمل على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الشامل الضامن لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الهوامش:

1) AL-Najar , Economics readings in English (Basic Economics) College of dministration and Economics , Baghdad , 2008 , p 552 – 553 .

2) د. عثمان محمد غنيم ، د.ماجدة ابو زلط ، التنمية المستديمة - فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قباسها ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص25.

3) د.محمد خضري ، دور مؤشرات التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المشترك - نيسان 2014 ، ص83.

4) د.اسعد جواد كاظم ، التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الإقتصادي الى رحاب الإنسانية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة ، المجلد (5) ، العدد(17) ، ك2 ، 2006 ، ص11.

5) د.عدنان مناتي صالح ، مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، مطبعة المروءة ، 2015 ، ص175-176.

6) د. مفيد ذنون يونس ، دينار احمد عمر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة ، بحوث مستقبلية ، مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحدباء الجامعة ، الموصل ، العدد (15) ، تموز 2006 ، ص103.

7) د. عمر مفتاح الساعدي ، الاستثمار في ليبيا والتنمية المستدامة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العداد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المشترك - نيسان 2014 ، ص99-100.

8) المصدر نفسه.

9) د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية - الصين إنموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد 2002 ، ص14.

10) د. محمد طاقة وآخرون ، الاستثمار العربي واثره على الاقتصاد الأردني ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، آيار 2008 ، ص24.

11) د.عبد المنعم السيد علي ، الاقتصاد العراقي : الى اين ؟ تأملات وتطلعات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 228 ، 1998 ، ص68.

12) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، تحليل وتقييم واقع تطور الاقتصاد العراقي لغاية عام 1983 ، دراسة رقم (99) ، تشرين الاول 1985 ، ص10.

13) رجب حامد حسن ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير اداء الاقتصاد العراقي(1995-2007)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم التكنولوجيا والنقل البحري ، مايو 2012 ، ص96.

14) كوثر عباس الربيعي ، اموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية -اوراق مالية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (142) ، آذار 2005 ، ص1.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1) د.عثمان محمد غنيم ، د.ماجدة ابو زلط ، التنمية المستديمة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2010.

2) د.عدنان مناتي صالح ، مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) ،مطبعة المرؤة ، بغداد 2015.

3) د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية - الصين إنموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

الكتب باللغة الاجنبية

1) AL-Najar , Economics readings in English (Basic Economics) College of Administration and Economics , Baghdad ,2008 .

الوثائق الرسمية:

1) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، تحليل وتقييم واقع تطور الاقتصاد العراقي لغاية عام 1983 ، دراسة رقم (99) ، تشرين الاول 1985 .

الاطروحات الجامعية :

1) رجب حامد حسن ، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير اداء الاقتصاد العراقي (1995 – 2007) ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، مايو 2012 .

البحوث :

1) د. محمد خضري ، دور مؤشرات التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المشترك ، نيسان 2014 .

2) د. أسعد جواد كاظم ، التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي الر رحاب الانسانية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة ، المجلد (5) ، العدد (17) ، ك2 2006 .

3) د. مفيد ذنون يونس ، دينار احمد عمر ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية مختارة ، بحوث مستقبلية ، مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحدباء الجامعة ، الموصل ، العدد (15) ، تموز 2006 .

4) د. عمر مفتاح الساعدي ، الاستثمار في ليبيا والتنمية المستدامة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المشترك ، نيسان 2014 .

5) د. محمد طاقة وآخرون ، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الاردني ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، ايار 2008 .

6) د. عبد المنعم السيد علي ، الاقتصاد العراقي : الى اين ؟ تأملات وتطلعات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 228 ، 1998 .

7) كوثر عباس الربيعي ، أموال العراق وسوء الادارة الامريكية – اوراق مالية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (142) ، آذار 2005.